

# كسر القوالب Breaking the mold

## #كسر القوالب الفاعلون في المجتمع المدني العربي ومحاولة التأثير على السياسات العامة

البلد: سوريا

كلمات مفتاحية: عدالة انتقالية، حقوق انسان، انتهاكات، دور المجتمع المدني في ظل النزاعات

### العدالة الانتقالية في سوريا: المجتمع المدني كرقيب على جرائم الماضي

| كاتبة من سوريا |

#### الحاجة إلى التحركات المدنية

إن الانتهاكات الواسعة الحجم المرتكبة في سوريا منذ عقود عمومًا، وبعد العام ٢٠١١ خصوصًا، وتراكم نتائجها وصولًا إلى الاحتقان الطائفي والانقسام داخل المجتمع، أبرزت ضرورة التحضير لمسار مرتقب من العدالة التي يُفترض أن تعقب مرحلة الحرب وتؤسس لمرحلة جديدة في البلاد، وكذلك بيّنت الحاجة إلى مشروع مصالحة وطني شامل مع تحديد آليات ومستويات المحاسبة لمن ارتكبوا انتهاكات ضدّ حقوق الإنسان تجنّبًا للدخول في دائرة من العنف والاضطرابات اللامتناهية.

منذ العام ٢٠١١، تشكّل وعي لدى عدد من الحقوقيين والناشطين ومنظمات المجتمع المدني حول أهميّة العمل على ملف العدالة الانتقالية، وضرورة إشراك فئات المجتمع في التحضير للمرحلة التي يفترض أن تعيشها البلاد بعد انتهاء الحرب، وفي وضع رؤية مستقبلية للحل المرتقب للنزاع.

وترافق هذا الوعي مع معرفة بأهميّة الدور الذي يمكن أن يلعبه المجتمع المدني في إنجاح مسار العدالة الانتقالية وتمهيد الطريق للإجراءات القانونية المرتبطة بها عبر الإشراف على تخطيط وتنفيذ برنامج وطني للعدالة الانتقالية، وتقديم المشورة حرصًا على مصلحة الضحايا ومنعًا لتحوّل البرنامج المرتقب إلى وسيلة للالتفاف على تلك المصلحة، بالإضافة إلى توثيق الانتهاكات ونشر الوعي القانوني اللازم وتشجيع الضحايا على الحديث عن قضاياهم ومعرفة شروطهم ليكونوا قادرين على المسامحة وتقبّل بعضهم من جديد بما يساهم في تعافي المجتمع.

#### خلفية القضية

ظهر مفهوم العدالة الانتقالية في سوريا، بشكل واضح وصريح، بعد بداية الحراك في البلاد في العام ٢٠١١، وتحوّله إلى حرب عنيفة لا تزال مستمرّة حتى اليوم، ذهب ضحيتها مئات الآلاف بين قتيل ومصاب ومفقود.

لم تكن سنوات الحرب المرّة الأولى التي يختبر فيها السوريون انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان داخل بلادهم، ففي ثمانينيات القرن الماضي عاشت سوريا فترة دموية، تمّ خلالها قمع انتفاضة شعبية اندلعت على نطاق ضيق نسبيًا، وانتهت في فترة وجيزة متسببة في وفاة واعتقال واختفاء الآلاف من دون أن يكون للمجتمع المدني أو الحقوقي حينذاك القدرة على المطالبة بأي نوع من العدالة نتيجة القمع غير المسبوق بعنفه الذي مورس على الفاعلين المدنيين والسياسيين في تلك الفترة، ما أعاق قدرة المجتمع المدني، المتواضع في حجم قدرته وجهوده آنذاك، على الفعل. بعد العام ٢٠١١، دخلت البلاد مرحلة جديدة من انتهاكات حقوق الإنسان، التي استمرّت وتوسّعت نطاقها بشكل غير مسبوق، وشهدت المناطق السورية المختلفة أشكالًا عديدة من الانتهاكات، مثل القتل، والاعتقال التعسّفي، والتعذيب، والتغيب القسري، والإعدام من دون محاكمات، والقصف بمختلف أنواع الأسلحة حتّى المحرمة دوليًا، واستخدام سياسات الحصار والتجويع كأدوات حرب، بالإضافة إلى التهجير القسري للآلاف خارج منازلهم. وهي انتهاكات يشكّل معظمها جرائم حرب وجرائم ضدّ الإنسانية، وارتكبت من قبل جميع أطراف النزاع في سوريا، سواء النظام السوري وحلفائه أو المعارضة المسلّحة أو التشكيلات والفصائل الإسلامية على اختلافها، مع احتفاظ للنظام السوري بالحصّة الأكبر فيها.

١ يمكن الاطلاع على بعض الإحصائيات والتقارير حول الانتهاكات المرتكبة في سوريا عبر الروابط التالية:

مركز توثيق الانتهاكات [/https://vdc-sy.net/ar](https://vdc-sy.net/ar)  
الشبكة السورية لحقوق الإنسان <http://sn4hr.org/arabic>

ونتيجة لذلك تأسست منذ العام ٢٠١١ مجموعة من المنظمات والمبادرات التي أخذت على عاتقها التحضير للمرحلة الانتقالية في سوريا على مختلف المستويات، ومنها مشروع «اليوم التالي» في تركيا<sup>١</sup>، ومشروع «رابطة المواطنة» في لبنان<sup>٢</sup>، اللذين يشكّلان موضوع دراسة هذه الورقة.



## دراسات حالة لجهات مدنية فاعلة بموضوع العدالة الانتقالية

انطلقت فكرة «اليوم التالي» مطلع العام ٢٠١٢ مع اجتماع عدد من الناشطين والحقوقيين والأكاديميين والسياسيين بهدف دعم الانتقال الديمقراطي في سوريا وتطوير خطة انتقالية مرنة في ستة مجالات هي سيادة القانون، والعدالة الانتقالية، وإصلاح القطاع الأمني، وتصميم النظم الانتخابية وانتخاب الجمعية التأسيسية، والتصميم الدستوري، والإصلاح الاقتصادي والسياسات الاجتماعية. و صدر تقرير في منتصف العام ٢٠١٢ يتضمّن توصيات حول هذه المجالات<sup>٤</sup>، استنادًا إلى تجارب بلدان أخرى خاضت حروبًا وطبقت برامج للعدالة الانتقالية مع الأخذ بالاعتبار الخصوصية السورية. «في ذلك الوقت كان الافتراض بأن سقوط النظام السوري وشيك وبأنه يجب التحضير للمرحلة الانتقالية تجنّبًا للفوضى أو لاختطاف زمام الأمور من قوى معيّنة غير مؤهلة لإدارة الملف السوري»<sup>٥</sup>.

ومع طول أمد الحرب، تحوّلت التوصيات إلى مشروع مؤسّسة، تتبنّى الأهداف نفسها مع مرونة في آليات الوصول إليها تبعًا للواقع المتغيّر بسرعة واستمرار. وبذلك تأسس مشروع «اليوم التالي»، الذي يعمل على مجموعة من البرامج والمبادرات المرتبطة بالعدالة الانتقالية مثل التدريبات، وبرامج حماية التراث والوثائق الرسمية، واستطلاعات الرأي، واللقاءات مع الفاعلين الدوليين في هذا المجال كلجان التحقيق والمحاكم الخاصة التي تهدف إلى وضع أسس لمحاكمة المنتهكين وإصلاح مؤسسات الدولة وتعويض المتضررين.

أما «رابطة المواطنة» فهي عبارة عن تجمّع مدني تأسس في العام ٢٠١١ في سوريا ثمّ انتقل إلى لبنان، يعمل على ترسيخ قيم المواطنة في سوريا استنادًا إلى مبادئ الحرية والمشاركة والمساواة والمسؤولية، ويهدف إلى ترسيخ العلاقة بين السوريين، وبين السوريين ودولتهم. ومن برامجه الأساسية العدالة الانتقالية، الذي يعمل على التعريف بمفهومها وإدارة حوار حول الآليات الملائمة لها عبر إجراء التدريبات والحوارات بين ناشطي المجتمع المدني وضحايا الحرب حول كيفية تطبيق هذه الآليات في الحالة السورية، وإصدار دليل تدريبي ومجموعة من الكراسات في هذا الشأن.

شملت التدريبات التي أقامتها «رابطة المواطنة» كوادر من نشطاء المجتمع المدني ولا سيّما الحقوقيين، بهدف إعدادهم للعمل ضمن أي مشروع مرتقب للعدالة الانتقالية، وتمّ تدريب أكثر من ١٢٠ شخصًا داخل سوريا وخارجها على مبادئ العدالة الانتقالية، ونحو ٢٥ شخصًا على آليات متقدّمة حول هذا المفهوم ومنها جبر الأضرار ولجان الحقيقة. «امتلكنا رؤية حول ضرورة إعداد كوادر مؤهلة تساعد على نشر المعرفة في مجتمعاتها حول مفهوم العدالة الانتقالية، وتساهم بأي برنامج سيطبق بهذا الخصوص حال انتهاء الحرب»<sup>٦</sup>.

وفي ما يخص الجهود الجماعية بموضوع العدالة الانتقالية، فقد تأسّست في شباط/فبراير ٢٠١٤ مجموعة تنسيق العدالة الانتقالية والتي تضمّ ١٤ منظمة وهيئة سياسية<sup>٧</sup>، وتهدف إلى التنسيق بين المنظمات العاملة في مجال العدالة الانتقالية في المجالات بما فيها التوثيق والمناصرة والتوعية، ودعم عملها التشاركي وتبادل المعلومات فيما بينها، ورفع القضايا النوعية أمام المحاكم، وتشكيل منسّة إعلامية لنشر كل ما ينتج عن المجموعة والمنظمات العاملة في هذا المجال. ونجحت هذه المجموعة في خلق جسور تواصل بين مؤسّسات حقوقية، وإصدار تقارير وأوراق بحثية حول بعض القضايا الحقوقية المهمة على الساحة السورية.

وتتعدّد المجموعات والمؤسّسات التي تعمل على العدالة الانتقالية، سواء كان ذلك عملها الأساسي أم برنامجًا ضمن مشاريعها، ومنها رابطة «عائلات قيصرو» و«سجناء صيدنايا» وغيرها. وتتبع هذه المجموعات عددًا من الاستراتيجيات والبرامج التي تهدف لمناصرة قضايا العدالة الانتقالية والتحضير للمسارات المرتقبة ومنها التوعية والتوثيق وإعداد الكوادر المؤهلة.

## معوّقات العمل

تواجه المجموعات المدنية الفاعلة في موضوع العدالة الانتقالية في سوريا العديد من المعوّقات والتحديات، التي تجعل جهودها مشتتة وغير قادرة على تحقيق الأهداف المنشودة. من أهم هذه المعوّقات نذكر:

- افتقاد سوريا لأي إطار سياسي لرعاية جهود العدالة الانتقالية. على الرغم من إنشاء غرفة المجتمع المدني الرديفة لمفاوضات جنيف، التي تطرح العديد من القضايا ومنها مسار العدالة الانتقالية، إلا أن فاعليتها بقيت محدودة وخاضعة لإدارة الأطراف المتنازعة من دون القدرة على الضغط عليها فعليًا. ويقول المدير التنفيذي لمنظمة «اليوم التالي» معتصم السيوفي «يبدو أن العملية السياسية التي تجري برعاية الأمم المتحدة تتعمّد إقصاء كل ما يتعلّق بالعدالة والمحاكمة خوفًا من تعثر الجهود والتأثير بشكل سلبي على موضوع المفاوضات. والنظام السوري بدوره، مع كل ما يرتبط به من شبكات ومنتفذين وأمرء حرب، يرفض بشكل قطعي فكرة العدالة الانتقالية حتّى كمصطلح، ويستبدله في أحسن الأحوال بمصطلحات الوحدة الوطنية والمصالحة. لكن من دون انتقال سياسي لا يمكننا الحديث عن عدالة انتقالية». ويضيف مدير برنامج العدالة الانتقالية في رابطة المواطنة: «ترفض كافة أطراف النزاع تطبيق مفهوم العدالة الانتقالية على نفسها، ونخشى بأن تتمّ التضحية بفكرة العدالة الانتقالية في المباحثات السياسية بهدف إنهاء الحرب والتوصّل إلى اتفاق سلام مهما كلف الأمر». غياب الإرادة الدولية الجادة للضغط

٢ موقع المشروع على شبكة الانترنت <http://www.tda-sy.org/ar>  
٣ موقع الرابطة على شبكة الانترنت <http://sl4c.org/ar>  
٤ يمكن الاطلاع على التقرير كاملاً عبر الرابط <https://goo.gl/SyZ5JD>  
٥ مقابلة مع معتصم السيوفي المدير التنفيذي لمنظمة اليوم التالي بتاريخ ١٦ كانون الأول ٢٠١٨  
٦ مقابلة مع مسؤول برنامج العدالة الانتقالية في رابطة المواطنة بتاريخ ٨ كانون الثاني ٢٠١٩

فيما يفترض أن يكون لها دور محوري في برامج العدالة الانتقالية المرتقبة؟ والأهمّ كيف يمكن تبني آليات واستراتيجيات للعدالة الانتقالية تقارب حاجات السوريين الفعلية ولا تبدو بعيدة عن واقعهم وأولوياتهم التي باتت تقتصر في كثير من الأحيان على تأمين موارد الحياة الأساسية؟

- العدالة الانتقالية؛ والعمل على مشاركة المجتمع والضحايا في بناء آليات واستراتيجيات وطنية للعدالة الانتقالية وتنفيذها، عن طريق نشر الوعي حولها وتشكيل لجان مصالحة محلية تساهم في تقديم النظرة المحلية لمنظمات المجتمع المدني لتكون استراتيجياتها معبّرة بالفعل عن مصالح المجتمع والضحايا؛ وصولاً إلى تحقيق الهدف المنشود في إدراج موضوع العدالة الانتقالية ضمن العملية السياسية التي يأمل السوريون أن تستكمل بشكل يعيد للضحايا حقوقهم.

### الخلاصة

من المهمّ التفكير بأفق العدالة الانتقالية في سوريا وما يمكن أن يلعبه المجتمع المدني مستقبلياً، ومن الضروري التركيز على المساواة في تطبيق العدالة الانتقالية وضمان أن تشمل جميع السوريين مع مراعاة خصوصية المناطق السورية ذات التنوع والاختلاف الكبيرين، وذلك ضمن تصوّر وطني شامل للعدالة الانتقالية يتمكّن فيه المجتمع المدني من ممارسة دوره الرقابي أثناء التخطيط والتنفيذ.

ونظراً إلى تعقيد السياق السوري والتحديات الكثيرة التي تواجه العمل المدني، يمكن التركيز في المرحلة الحالية على خطوات عملية على المدى القصير والمتوسّط يستطيع المجتمع المدني تنفيذها، مثل الاستمرار بالضغط للكشف عن مصير المغيبين لدى كافة الأطراف، باعتبار أن قضية المختفين قسرياً في سوريا تعدّ واحدة من أعقد القضايا وأكثرها أثراً إنسانياً على الضحايا؛ وكذلك الاستمرار في توثيق الانتهاكات بشكل منظم وممنهج نظراً إلى أهمية ذلك في مستقبل

سياسياً على كافة الأطراف، وفي مقدّمها النظام السوري، لوضع حدّ للحرب وتسهيل تطبيق بعض الإجراءات التي قد تساهم في تهيئة المناخ للعدالة الانتقالية، مثل إصلاح الجهاز القضائي، ومنح التراخيص اللازمة للمنظمات الحقوقية كي تتمكّن من دخول سوريا ورصد الانتهاكات المرتكبة وتوثيقها، وكي لا تبقى جهود تلك المنظمات محصورة بمقابلة السوريين خارج البلاد، أو بمعلومات مستقاة من ناشطين يعيشون داخل سوريا لكن يعملون في بيئة محفوفة بالمخاطر الأمنية في سبيل توثيق الانتهاكات. ويتوافق ذلك مع ضعف المجتمع السياسي السوري وافتقاره للأدوات السياسية اللازمة التي قد تساهم في الضغط لإنهاء الحرب، وتمهيد الطريق أمام منظمات المجتمع المدني لإنجاح مبادرات العدالة الانتقالية.

- صعوبة العمل المشترك بين منظمات المجتمع المدني بسبب عجزها عن تخطّي الانقسامات العميقة داخل المجتمع السوري، الذي تحوّل إلى مجموعات مشتتة كل منها يملك روايته ومظلوميته الخاصة لما حدث خلال سنوات الحرب ويرفض الاعتراف بمظالمات الأطراف الأخرى، وباتت معظم الجهات الفاعلة في المجتمع المدني محسوبة على أحد أطراف النزاع دون الأخرى حتّى في موضوع العدالة الانتقالية. «انعكس الانقسام السياسي بشكل حادّ على المجتمع المدني والعمل الحقوقي، فلدينا منظمات حقوقية ترصد الانتهاكات ضدّ الأكراد فقط أو ضدّ العرب، وتوجّه منظمات أخرى للنظام السوري فقط أو للفصائل الإسلامية المتشدّدة متناسية ما ترتكبه الأطراف الأخرى من انتهاكات. ليس لدينا اليوم سردية واحدة للحكاية السورية ولا للعمل المدني السوري»<sup>٨</sup>.  
انقسام المجتمع المدني السوري وغياب أسس التعاون بين مكوناته في كثير من الأحيان، انعكس على تشتت جهود العدالة الانتقالية. من الضروري على سبيل المثال تركيز جهود توثيق الانتهاكات لدى جهة واحدة تكتسب ثقة المجتمع المحلي والضحايا وتلبي حاجاتهم، وتضمن عدم ضياع الأدلة وتوثيقها بما يتوافق مع المعايير القانونية الدولية التي يتطلبها وصول المجرمين إلى المحاكم، كما تضمن عدم هدر الموارد، وهو ما تفتقده برامج العدالة الانتقالية في سوريا حتّى اليوم.

- عدم أولوية العمل على برامج العدالة الانتقالية بالمقارنة مع برامج أخرى يحتاجها السوريون بشكل عاجل، نتيجة حجم الدمار الهائل في سوريا، في الاقتصاد والبنية التحتية والموارد البشرية. وتحرم هذه الأولويات برامج العدالة الانتقالية حتّى من الموارد الضرورية، فيما تحتاج إلى موارد كبيرة جدّاً سواء مادياً أو بشرياً.

وفي هذا السياق، من الضروري الحديث عن تعقيد الواقع السوري وتغيّره بسرعة كبيرة، وازدياد عدد الأطراف التي تنتهك حقوق الإنسان، وبالتالي حجم الانتهاكات وطبيعتها وطبيعة الأطراف المرتكبة لها، والتي لم تعد سوريّة بالضرورة مع تدخّل العديد من الدول في الحرب السورية. لذلك تواجه المجموعات العاملة في مجال العدالة الانتقالية تحدياً يتعلّق بضرورة المرونة والتأقلم مع ظروف وأولويات العمل المتغيّرة، والسريعة في تغيّرها بما يتجاوز أحياناً القدرة على التكيف معها.

وهنا تبرز صعوبة أخرى في مدى تقاطع جهود العدالة الانتقالية المبذولة من قبل منظمات المجتمع المدني مع سياسات مموّلة هذه المنظمات، ومدى قدرة هذه السياسات على الحدّ من جهود العدالة الانتقالية أو تغيير مسارها، أو ربّما على العكس فرضها كشرط لحصول هذه المنظمات على التمويل. وهو ما ينعكس على مدى استقلال منظمات المجتمع المدني عن المانحين وسياساتهم. «فعلياً، تكوّنت لدينا فناعة منذ العام ٢٠١٧ بأن برامج العدالة الانتقالية لم تعد من أولويات المانحين واهتماماتهم التي اختلفت وتوجّهت نحو برامج أخرى، وأثر ذلك على مدى قدرة رابطة المواطنة على متابعة برنامجها الخاصّ بالعدالة الانتقالية بالوتيرة والفعالية نفسها»<sup>٩</sup>.

- على مستوى آخر، ومع استمرار دوامة العنف في سوريا، وما ينجم عنها من سلوكيات اقتصادية واجتماعية، تجابه منظمات المجتمع المدني مجموعة أخرى من العوائق أثناء تخطيط أو تنفيذ أية برامج متعلّقة بالعدالة الانتقالية. فكيف يمكن مجابهة النزاعات المحلية التي يحميها أمراء الحرب الرافضين لأيّ محاسبة؟ وكيف يمكن إقناع المتضررين وحملهم على تقبّل بعض مفاهيم العدالة الانتقالية مثل المصالحة مع شيوخ مفهوم الثأر والمحاسبة بشكل شخصي غير خاضع للقانون في ظلّ انتشار السلاح غير المنظم؟ وكيف يمكن إعادة ثقة شريحة كبيرة من السوريين بالأجهزة القضائية المترهلة والمسيّسة التي فقدت صديقتها وفعاليتها منذ عقود،

٨ مقابلة مع معتمد السيوفي المدير التنفيذي لمنظمة اليوم التالي بتاريخ ١٦ كانون

الأول ٢٠١٨

٩ مقابلة مع مسؤول برنامج العدالة الانتقالية في رابطة المواطنة بتاريخ ٨ كانون الثاني



## مشروع كسر القوالب

أطلق برنامج «الفاعلون في المجتمع المدني وصنع السياسات في العالم العربي» في معهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية بدعم من Open Society Foundations في منتصف عام ٢٠١٨. الحلقة الثانية من مشروعه البحثي المطول «كسر القوالب: الفاعلون في المجتمع المدني العربي ومحاولة التأثير على السياسات العامة»، والتي هدفت إلى رصد وتحليل المحاولات التي قام بها المجتمع المدني العربي بكافة توجهاته، وهيكلياته واختلافاته من أجل التأثير على السياسة العامة في مجالات عديدة. أحاط هذا البحث بحركة المجتمع المدني في عشر دول عربية هي لبنان، سوريا، فلسطين، الأردن، مصر، المغرب، تونس، العراق، اليمن ودول الخليج العربي وأنتج ٩٢ حالة دراسية تناولت دور المجتمع المدني في مختلف المواضيع السياسية والاجتماعية والاقتصادية والجنديرية والتعليمية والصحية والبيئية.

شارك في عملية الرصد التي استمرت ما يقارب سنة ونصف ٢٥ باحثًا وباحثة ومجموعة بحثية من البلاد المذكورة كما أشرفت لجنة استشارية متخصصة على صياغة المنهجية ومراجعة الحالات لتتم كتابتها بما يتوافق مع هدف المشروع. تم عرض الحالات من قبل الباحثين خلال جلسات تحت عناوين مختلفة خلال المؤتمر الذي امتد على يومين.

## برنامج الفاعلون في المجتمع المدني وصنع السياسات

يُمثل الدور المتزايد لجهات المجتمع المدني الفاعلة ظاهرة حديثة ذات أهمية كبيرة، تعود إلى التقدم في مجالات التواصل، بالإضافة إلى التحولات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية. يُعاین هذا البرنامج طيقًا واسبقًا من جهات المجتمع المدني الفاعلة ودورها في صنع القرارات. إذ يقوم بدراسة كيفية تنظيم المجتمع المدني لنفسه ضمن تحالفات تناصر قضية محدّدة وشبكات تؤثر في الإجراءات السياسية ونتائج هذه المحاولات. كما أنه يعاین مؤسسات الأبحاث السياسية ومساهماتها في ترجمة المعارف إلى اقتراحات وتوصيات سياسية. كذلك يتم البحث في الدور المتصاعد للعالم والذي يعتبره البعض لاعبًا أساسيًا في تحفيز المظاهرات والثورات في العالم العربي.

## معهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية في الجامعة الأميركية في بيروت

يسعى معهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية في الجامعة الأميركية في بيروت، إلى تيسير الحوار وإثراء التفاعل بين الجامعيين المتخصصين والباحثين وبين واضعي السياسات وصانعي القرار في العالم العربي بصفة خاصة. ويعمل على إشراك أهل المعرفة والخبرة في المنظمات الدولية والهيئات غير الحكومية وسائر الفاعلين في الحياة العامة. كما يهتم، من خلال الدراسات والأنشطة، بتعزيز النقاش المفتوح حول جملة من القضايا العامة والعلاقات الدولية وبصياغة الاقتراحات والتوصيات المناسبة لرسم السياسات أو إصلاحها.

معهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية

الجامعة الأميركية في بيروت

صندوق البريد 11-0236

رياض الصلح / بيروت 2020 1107، لبنان، مبنى عصام فارس، الجامعة الأميركية في بيروت

+961-1-350000 الخط الداخلي 4150 \ الفاكس: +961-1-737627

ifi.comms@aub.edu.lb

www.aub.edu.lb

aub.ifi

@ifi\_aub

@ifi\_aub

